عنوان المداخلة : yahia108@gmail.com

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو افريقيا

Algerian economic diplomacy towards Africa

د.يحي مجيدي(جامعة الوادي)(yahia108 @gmail.com)

د. علي شتيوي(جامعة الوادي)(chetriad@gmail.com)

الملخص :

يعتبر الاقتصاد كمدخل مهم و استراتيجي، لترقية العلاقات الثنائية و الاقليمية و تصفير المشاكل و النزاعات بين الدول، بفعل العولمة تضمنت الدبلوماسية مقاربة جديدة قائمة على ما يعرف اليوم، بالدبلوماسية الاقتصادية.

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أدة فعالة لتشبيك مصالح الدول و الدخول في علاقات (win/win) أي بمعنى رابح رابح و هذا ما دفع بالجزائر الى تفعيل ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، مع عمقها الافريقي الذي يحمل ذلك الثراء و التنوع في موارد القارة بأقل التكاليف و أكبر المكاسب و تطوير ما يعرف بمنظمة الاتحاد الافريقي كفضاء للتعاون و تنسيق الجهود و بناء اتحاد اقتصادي أسوة بقارات العالم الاخرى .

و اكبت الجزائر التغيرات الدولية حيث استحدثت على مستوى وزارة الخارجية مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية و تعتبر افريقيا من أهم القارات التي نالتاهتمام كبير، من القوى الكبرى نظير ما تملكه من ثروات و مقدرات هائلة، جعلها محل تنافس و اطماع الدول الاجنبية ، في حين هناك فرص ضائعة بين الدول الافريقية.

مقدمة :

يعتبر الاقتصاد كمدخل مهم و استراتيجي لترقية العلاقات الثنائية و الاقليمية و تصفير المشاكل و النزاعات بين الدول

حيث تعتبر افريقيا من أهم القارات التي تحضى باهتمام كبير للقوى الكبرى نظير ما تملكه من ثروات و مقدرات هائلة جعلها محل تنافس و اطماع الدول الاجنبية ، في حين هناك فرص ضائعة بين الدول الافريقية

الملتقى الدولي الخامس عشر التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في افريقيا
يومي : 15-16 نوفمبر 2022 بجامعة الوادي

التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في افريقيا بدأت الجزائر التوجه نحو ممارسة دبلوماسية اقتصادية بهدف ترقية التعاون مع أفريقيا من خلال البحث عن فواعل و شركاء في القارة بهدف

ما جعل الجزائر تتجه نحو ممارسة دبلوماسية اقتصادية نحو افريقيا بغرض تعظيم مكاسب كل القارة و الاتجاه نحو خروج افريقيا من التبعية الى الشراكة القائمة على الندية و المكاسب المشتركة للجميع.

و اكبت الجزائر التغيرات الدولية حيث استحدثت على مستوى وزارة الخارجية مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري و تحقيق الاهداف السياسية و الاستفادة من الفرص الضائعة في افريقيا

الاستثمار الجزائري في العلاقات الدبلوماسية بتوجه جديد نحو المقاربة الاقتصادية

يفتح آفاق جديدة للجزائر بانفتاحها على سوق و جوار اقتصادي مهم و منافسة القوى الخارجية التي تعمل على تعميق التبعية في افريقيا ، ما يجعل الجزائر قادرة على النجاح في افريقيا باعتبارها تتقاسم مع افريقيا عدة مسارات تاريخية و ثقافية و جغرافية و يربطها كيان سياسي واحد ممثلا في الاتحاد الافريقي كاطار للتعاون الاقليمي .

هذا التحول في الدبلوماسية الجزائرية نحو اعتماد مقاربة اقتصادية يطرح الاشكالية التالية:

الاشكالية :ما هي الدواعي التي دفعت الجزائر الى التوجه نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه عمقها الافريقي؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة ، من خلال مبحثين ، حمل المبحث الاول عنوان **مفهوم الدبلوماسية الاقتصاديةتنظيرا و ممارسة،** في حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان **أفريقيا و الدبلوماسية الجزائرية**

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية تنظيرا و ممارسة

اولا : تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

قدمقاموسالدبلوماسيةلبريدجوجيمس مفهومهما للدبلوماسية ، حيث يرىالأول(بريدج) " أنالدبلوماسيةالاقتصادية " : تتعلقبالمسائلالسياسيةالاقتصادية،التيهيمنعلىممثلي الدولة
فيالمؤتمراتالمنعقدةعلىمستوىالمنظماتمنشاكلةالمنظمةالعالميةللتجارة .وهيتختلفعنالدبلوماسية التجاريةالتيتضمنشاطمتابعة السياساتالاقتصاديةفيالدولالأخرىوتقديمالنصائححولأحسن الطرقللتأثيرفيها"،والثاني (جيمس)يرى أن " الدبلوماسيةالتيتستعملالمواردالاقتصاديةلمتابعةأهدافخاصة للسياسةالخارجية."[1]

الدبلوماسية مفهوم متعدد الأوجه. في الخيال الجماعي ، يشير المصطلح عادة إلى التفاوض والتسوية وتجنب الصراع. لكن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية ، والتي يمكن أن تكون ناقلًا للتعاون وأداة هائلة للتأثير أو الإكراه .

حيث يميل الاقتصاد إلى أن يصبح أحد المحددات الرئيسية لأي سياسة خارجية، كانت قدرة الاقتصاد على نشر الثقافة والتقدم ، وتقوية الروابط بين الشعوب ، ولكن أيضًا لتحويل نفسه إلى سلاح لإسقاط منافس أو خصم.

لم يعد ينظر للاقتصاد على أنه إنتاج السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها فقط، فقد أصبح الاقتصاد كحقل من الحقول يتشابك باستمرار مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى وتتأثر بشدة مع العناصر التي يصعب مراقبتها أو قياسها .

وتعرفالدبلوماسيةالاقتصادية
كذلكبأنهاإجماليالأنشطةالاقتصاديةالخارجيةللحكومةوقطاعالأعمالللبلد.وعرّفتبأنهاالترويجللصادراتوالاستثمارونقلالتكنولوج ياوإدارةالدعمالفنيأوالتعاونالتنمويوبأنهاإدارةالآلياتلتحقيقالأهدافالاقتصاديةعلىالمستوىالثنائيوالمتعدد،ولذلكفهيأداةرئيسيةلتطوير تعاونفعالعلىالمستوىالدولي

ثانيا أهمية الدبلوماسية الاقتصادية :

تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، والتي تحولت تدريجياً إلى منتدى يُمارس فيه شكل معين من الدبلوماسية الاقتصادية ، والذي يميل تدريجياً إلى أن يصبح لاعبين كاملين. خطة مارشال ، بدايات البناء الأوروبي معالجماعة الاقتصادية للفحم والصلب علامات على دبلوماسية اقتصادية متزايدة الأهمية. .الدبلوماسية الاقتصادية: التعريفات تتجه الدبلوماسية بشكل متزايد نحو الاقتصاد.

تتجه الدبلوماسية بشكل متزايد نحو الاقتصاد. يبقى تعريف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكثر دقة. يصعب أحيانًا التمييز بين الحد الفاصل بين الدبلوماسية "السياسية" التقليدية والدبلوماسية الاقتصادية بحيث يصبح من الصعب تحديد وجود خط فاصل مناسب بينهما بدليل ان هناك دمج لوزارات الخارجية ووزارات التجارة في العديد من البلدان مثلأستراليا أو كندا أو بلجيكا ، مما يدل على التقارب بين مهام هذين الكيانين وعدم وضوح الحدود بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الاقتصاديةمن وجهة نظر الدولة[2]

ثالثا ظهور الدبلوماسية الاقتصادية :ظهرتكمفهوممنذالكسادالكبيرفيالولاياتالمتحدة،واكتسبتدوراً أكبر بعدالحربالعالميةالثانيةحتىوصلتإلىوضعهاالحاليحيثتمارسهامختلفالأطرافالدبلوماسيةالرسميةوغيرالرسمية.

شهدتالدبلوماسيةالاقتصاديةسلسلةمنالتطوراتتمثلت في ان
الحكوماتالوطنية،بعدالحربالعالميةالثانية،الأطرافاللاعبةالوحيدةإلىجانبالمؤسساتالدوليةفيالعلاقاتالخارجية،وبالتاليكانتالدبلوما سيةالاقتصاديةمحصورةفيأنشطةالحكوماتوهذهالمؤسسات حيث
انتهجتغالبيةالدولطريقالتأميموالتخطيطالمركزيوالتدخلالاقتصادي .
ومعتناميالعولمةالاقتصاديةوالاتفاقاتالتجاريةالإقليمية،فقدتالعديدمنآلياتالتجارةالتقليدية،أصبحتالحدودبينالاقتصادالوطنيوالدولي متداخلةومعالالتزامبعدمتسعيرالحروبالاقتصاديةبينالدولالديمقراطية،فإنالدبلوماسيةالاقتصاديةتتجهلإعطاءدورباززجديدللتد خلالحكوميفيالاقتصادالدولي ,منأجلتحسينالرفاهيةالوطنية.

وأصبحالواقعالحاليللدبلوماسيةالاقتصاديةمختلفاًعنالسابقومتشعباً،لقدومأطرافعديدةعلىمسرحالعلاقاتالاقتصاديةوزيادةعددالدو لوالشركاتالمتعددةالجنسيات،و البحثعنفرصفيالأسواقالمختلفة.[3]

رابعا رؤيةوتصورالدوللمفهومالدبلوماسيةالاقتصادية :

لكلدولةتصورهاومفهومهاالخاصللدبلوماسيةالاقتصادية،فعلىسبيلالمثال:

1- **الدبلوماسيةالاقتصاديةالأمريكية :**
كانتالو.م.أأولمنأدركالدبلوماسيةالاقتصاديةالأكثرفاعلية،بالنظرإلىتاريخهاالطويلالذييعودلدبلوماسيةالدولار،إضافةلك ونهامركزالأهمحدثللدبلوماسيةالاقتصادية "بروتنوودز "والذيأنشئفيهكلمنصندوقالنقدالدوليوالبنكالعالمي .
ومعبدايةالتسعينياتعملتعلىتقويةتماسكوثقلدبلوماسيتهاالتجاريةبتشكيللجنةبينوزاريةللترقيةالصادراتفيسنة 1992 الذييتولىتنظيمالتخطيطالاستراتيجيوانتقاءالمشاريعالإستراتيجية،والتمويلوالتقييمالنهائيللأنشطةالاقتصاديةالعالمية.قوةتأثير

نسقالحياةالأمريكيةوعولمةالأسواق،بالإضافةإلى
دعمالشركاتالوطنية،الضغطعلىالحكوماتالأجنبية،تبادلالمعلوماتبينالفاعلينالوطنيين.

أدخلتواشنطنالقارةالأفريقيةبقوةفيأجندتهاالأمنيةبعدهجمات 11 أيلول 2001 والحربعلى "الإرهاب". وشهدالعام 2003 بدايةتفعيلالاهتماماالأمريكيحيثقامالرئيسالأمريكيالسابقبوشالابنبزيارةلخمسدولأفريقيةدفعةواحدة،ثمّتمتأطيرالإستراتيجيةالأمنيةالأمريكيةتجاهالقارةبطرحمشروع "أفريكوم" فيالعام 2007،وهوماقالتعنهإنه
"مشروعلنشرالاستقراروزيادةالتعاونالأمنيوالشراكةمعدولالقارةالأفريقية،4منشأنهأنيعطيأيضًاالولاياتالمتحدةمزيدًامنالفاعلية والمرونةفيالتعاملمعالأزماتالمحتملةفيأفريقيا.

2- **الدبلوماسيةالاقتصاديةالفرنسية :**تعتبرسنة 1918 تاريخبدءممارسةالدبلوماسيةالاقتصادية الفرنسيةمنخلالربط المستشارينالتجاريينلوزارةالتجارةبوزارةالشؤونالخارجيةووزارةالماليةوالاقتصاد .بالإضافةالىعدم إهمالوزارةالخارجيةللاعتباراتالاقتصادية،وذلكبتوطيدالعلاقاتبينمديريةالشؤونالاقتصاديةو المالية التابعةلهامنجهة،والمؤسساتمنجهةأخرى.

هذاالانفتاحعلىالمؤسساتسمحبمرافقةالشركاتالكبرىنحوتدويلهاعنطريقتزويدهابالمعلوماتحولالأسواقالخارجيةومشاركتهافيالزيا راتالوزاريةوابرامالعقودالكبيرة،والالتزامبالضمانالعاملللقروضطويلةالأمد.

لكنهذاالهندسةعجزتعنمقاومةالعولمةنظرالضعفالهياكلالحكوميةالتيأصبحتهامشيةوغيركافية،ممادفعبالشركاتالكبرىالىالتحررت دريجيامنالدوائرالمعلوماتيةالحكوميةوالقنواتالدبلوماسيةالعموميةعنطريقممارسةدبلوماسيةالأعمالالخاصة.

3- **الدبلوماسيةالاقتصاديةالصينية :**
الصينمنالدولالتيمارستالدبلوماسيةالاقتصاديةبشكلفعاللللحصولعلىانطلاقةاقتصاديةقوية،فقداستخدمتدبلوماسيتهاالاقتصادية من خلال إحكام السيطرة "الناعمة" لدولة الصين على القارة الأفريقية ، بفضل حجم استثماراتها الكبيرة ، حيث أسهمت الشركات الصينية في التصنيع ، ما جعلها إحدى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي الشامل للقارة .

كما أظهر التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا الصادر فى عام 2021، أن قيمة التجارة الثنائية بلغت 187 مليار دولار في عام 2020، على الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، لتحافظ الصين على ريادتها كأفضلشريك تجاري لأفريقيا، وذلك على امتداد 12 سنة متتالية.

أضحت الصين من أولى الدول التي تمنح مساعدات تنموية ضخمة للقارة الأفريقية ، كما تمنح القروض إلى درجة إغراق بعض الدول بها مما يثير بعض المخاوف بشأن اعطاء الصين هامشاً مهماً في التفاوض بشأن الصفقات الكبرى، ويمنحها الأفضلية في الفوز بالمشروعات العملاقة على غرار مناجم الحديد والمواد الأولية الأخرى.

بفضل فاعلية دور منتدى التعاون الصيني الأفريقي،مثل تدشين المجمعات الصناعية ، وتحسين البنى التحتية فى اطار مبادرة الحزام والطريق . ومن هذا المنطلق ، توقعت "وكالةماكنزيالأميركية" أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من أفريقيا بحلول عام 2025 إلى 440 مليار دولار.

وأهم من ذلك ما يتم من نشاطات شديدة الحضور تجمع بين الصين وإفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعد جلسات المنتدى أكبر تجمع للقادة الأفارقة والصينيين بعد الاتحاد الإفريقي، وتعود حماسة الحكومات الإفريقية للاستجابة للنشاط الصيني إلى ثلاث أسباب:

أ- منهج الصين القائم على «عدم إملاء الشروط السياسية»، واعتماد منهج تفاعل اقتصادي ، كذلك تفضيل القادة الأفارقة لأنظمة وسلطات سياسية مركزية، وليس مثل الأنظمة الغربية القائمة على النظام الديمقراطي التفويضي الذي تفضله

الحكومات الغربية، واخيراً هو ما تعرضه الصين على القادة الأفارقة من مسارات بديلة للتنمية، ليس فيها مجال للهيمنة الخارجية.

ب- وعد الصين بشراكة تحقق «الكسب للجميع»، خاصة عزم الصين على الاستثمار والدعم في مجال التنمية في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا التى تعانى من عجز كبير في البنية التحتية، وخاصة في الطرق ، والجسور، والموانئ، والمستشفيات، والمدارس.. إلخ.

ج- اعتماد الصين لمنهج تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد (القروض التفضيلية)، والقروض الامتيازية لتمويل المنح الدراسية، وبناء منشآت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات، وبناء القدرات في مجال الزراعة والتعدين[5].

4- الدبلوماسيةالاقتصاديةالتركية تجاه أفريقيا :

تركيا تُبدي منذ سنوات اهتمامًا ملحوظًا بقارة إفريقيا عمومًا وبشرق القارة تحديدًا، وقد ظهر هذا في كثافة النشاط الذي تنفذه بشكل متزايد بمرور الأيام من خلال كافة أدوات السياسة الخارجية التركية. ويعد أحد الشواهد على ما سبق وصول عدد السفارات التركية في إفريقيا إلى 40 سفارة حيث تم افتتاح 27سفارة فقط بعد 2009.أما بالنسبة للمجالات الأخرى فيمكن الحديث ضمن المؤشرات التالية :

1. ارتفع حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا من 3 مليارات في 2002 إلى 23.4 مليارًا في 2013.
2. نفَّذت وكالة التنسيق والتعاون التركية على سبيل المثال مشاريع في 2012 بقيمة 772 مليون دولار كما حصلت إفريقيا على ثلث المساعدات الخارجية التركية.
3. قدمت الدولة التركية منحًا لـ3000 طالب إفريقي، فيما حصل 2000 طالب آخر على منح خاصة، فيما سيأتي في 2015 حوالي 3500 طالب.
4. تعمل الخطوط الجوية التركية في 28 بلدًا إفريقيًّا من خلال 42 نقطة
5. يعمل في إفريقيا عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التركية.

دوافع التوجه التركي لإفريقيا يهدف الى :

1. لعب تركيا دور عالمي وتريد ترسيخ نفسها كدولة بتوجهات "إفرو-أوراسية" انسجامًا مع مبدأ تعدد الأبعاد في السياسة الخارجية، ويتسق هذا مع الفكر السياسي للقيادة التركية من حيث إن تركيا دولة مركز وليست دولة جسر أو هامش .
2. تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية, وقد تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق إفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر وأجزاء مطلَّة على خليج عدن؛ حيث استمر حكم العثمانيين لحوالي 397 سنة في السودان و350 سنة في كلٍّ من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من إثيوبيا
3. لا تريد تركيا ترك الساحة أمام المنافسين الدوليين والإقليميين خاصة أن لدول منافسة مثل إيران وإسرائيل تواجدًا في منطقة شرق إفريقيا، كما تريد تركيا الاستفادة من نفوذها في إفريقيا في أماكن وأقاليم أخرى.

وفيما ارتفعت صادرات تركيا إلى دول شرق إفريقيا في 2013 إلى 813 مليون دولار فقد بلغت قيمة الواردات 160

مليون دولار، وتحاول تركيا حاليًا زيادة حجم تجارتها مع إثيوبيا التي تعد صاحبة أكبر استثمار تركي في شرق إفريقيا حيث تبلغ، على سبيل المثال، قيمة مشاريع السكك الحديدية هناك والتي تنفذها شركات تركية 1.7 مليار دولار

وتحاول تركيا تقديم إغراءات أكثر مثل التعاون مع البنوك الإفريقية، والعمل ضمن مبدأ "أنت تكسب وأنا أكسب" وهو ما لا تفعله بعض الدول الأخرى.

المبحث الثاني : أفريقيا و الدبلوماسية الجزائرية

أولا أهمية افريقيا كقارة جذب اقتصادي

تبلغ مساحتة القارة الافريقية حوالي 30 مليون كلم2. وتملك دولها التي يصل عددها إلى 54 دولة ،بتعداد سكاني يصل إلى حوالي 783.5 مليون نسمة (عام 2000) .تشكل نيجيريا أكبر دولة من حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 111.5 مليون نسمة (عام 2000) .في أواخر التسعينيات كانت تضم 12.5% من مجموع سكان العالم (736 مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كانوا يمثلون 5.8 مليارات نسمة), ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1.6%.

تتواجد القارة الافريقية في منطقة تتوسط العالم من حيث قربها من أوربا و تماسها مع آسيا و محاطة بممرات بحرية تجارية ، بالاضافة امتلاك القارة الى موارد طبيعية بنسب معتبرة ،ما يجعلها منطقة تنافس الدول الكبرى و صراع قوى خارجية نظير تلك المقدرات الطبيعية المبينة في الجدول التالي[6]:

جدول رقم (01)لاهم المعادن و مناطق تواجدها

أهم الدول الأفريقية المنتجة	نصيب القارة من الناتج العالمي	السلعة
جنوب أفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي	33%	الكروم
الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب أفريقيا	33%	الكوبالت
الكونغو، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا	95%	الماس
غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زيمبابوي	50 – 65%	الذهب
جنوب أفريقيا، الغابون، غانا، المغرب	90%	البلاتينيوم
جنوب أفريقيا	20 – 25%	اليورانيوم
الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا	65%	الكاكاو

المصادر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة

وتقدرالمعطياتالإحصائيةالىأنالقارةالإفريقيةتشكل 22% منسكانالعالمفيوتقدرالأراضيغيرالمزروعةفيإفريقيابنحو 111مليونهكتارأينصفالأراضيالخصبةغيرالمستغلةدولياكماتغطيالغابات 23 % منمساحةالقارة،وتحتويالقارةعلى 91 % منالمعادنالنفيسةمنفصيلةالكروموالبلاتين،و 12 % مناحتياطي المحروقات،و 24 % منالاحتياطاتالعالميةللذهب.

الجزائر وأنغولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا ونيجيريا على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام للحصول على حوالي70 – 95% من النقد الأجنبي، وبوتسوانا تعتمد على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي وكذلك زامبيا التي تعتمد على تصدير النحاس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، وتعتمد النيجر على اليورانيوم الذي

يدر لها 96 %من النقد الأجنبي، هذه الدول تواجه مشكلة التنوع ومن الصعب حل هذه المشكلة في ظل وضع التبعية الذي تتميز به هذه الدول والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.

ونتيجة لذلك فإن القارة الأفريقية تتراجع مكانتها اقتصاديا مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية, فمن بين 49 دولة هي الأقل نموا في العالم -حسب تصنيف الأمم المتحدة عام 2001- هناك 34 دولة أفريقية منها دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا اشتداد التنافس الدولي على القارة الافريقية :

بات الكثير من المؤشرات يرجّح أن القارة الإفريقية أصبحت رقعة أساسية لصراع دولي بين لاعبين متعددين. فالولايات المتحدة الأميركية تهتم منذ بعض الوقت بالنواحي الأمنية والعسكرية في العديد من المناطق الإفريقية، وتلعب الصين أدوارًا اقتصادية واستثمارية مهمة في القارة، وتكاد فرنسا تكون اللاعب المتفرد بالعديد من المناطق الإفريقية، خصوصًا تلك التي كانت تحت نفوذها الاستعماري. وقد ظهر اللاعب الروسي مؤخرًا في بعض الدول، فضلًا عن تركيا وإسرائيل وإيران وغيرها. تضم إفريقيا أكبر تجمع للدول النامية في العالم، ذات الأسواق المتعطشة للاستثمارات، والنمو السكاني الأسرع عالميًّا، والثروات الهائلة، والحكومات المفتقرة لأدوات فرض الأمن والاستقرار وتحديث البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي لإفريقيا والذي جعل منها قارة ذات أهمية استراتيجية خاصة؛ حيث تحتوي على مضايق مهمة ورئيسة في طرق الملاحة الدولية، وهي ثاني أكبر القارات مساحة وامتدادًا جغرافيًّا.[7]

تعدّ القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم2 تشكّل ما نسبته قرابة الـ 20% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية. تضم أفريقيا حوالي 800 مليون نسمة تمثل قرابة 15% من مجمل سكّان الكرة الأرضية، وهي تتمتّع بثروات طبيعية وموارد ضخمة غير مستثمرة بالشكل المثالي في معظمها.

وتكتسب القارّة الأفريقية أهمّيتها من كونها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار النفسية التي يشتدّ الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، ومن الموارد التي تتمتّع بها:

وعلى الرغم من أنّ نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، إلاّ أنّ عددا من الجهات الدولية تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير الغير مستنفذ بعد نفطيا خاصّة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى[8].

ثالثا هشاشة الدول الافريقية تشكل تهديد لأمن الجزائر

لا يزال المأزق الأمني القديم، أي النزاعات المسلحة المزمنة داخل الدول الإفريقية، مرتكزًا على العنف السياسي ،إذ تتردد مشاكل الحكم، سيما الانقلابات والتمردات، على قوس واسع من دول القارة. ذلك أن العسكرة هي سمة مشتركة للحكم الإفريقي، فقد شهدت دول مثل نيجيريا وغانا وجمهورية إفريقيا الوسطى أكثر من خمسة انقلابات. على أن التمرد ضد الحكومة لا يفسَّر بالصراع على الحكم فحسب وإنما كذلك بالصراع على الموارد، إذ قد يرجع إلى حرمان مجموعات الأقليات بشكل منهجي من الوصول إلى السلطة وإلى الشبكات الاقتصادية على السواء.

حيث ورثت هذه الدول بنية الإدارة الاستعمارية القائمة بالسيطرة على الأرض وعلى الاستخراج بدلًا من الحكم والسيطرة على السكان، ولذلك تزداد احتمالية النزاعات الداخلية المتعلقة بالموارد في ظل حكومات مركزية ضعيفة ومنقسمة، حيث

غياب المؤسسات التنظيمية القوية هو ما يجعل المنافسة على الموارد تتطور إلى صراع. والمشكل أن الوصول إلى الموارد هو ما يساعد على تمديد الحروب، بحيث تغير دوافع الصراع من المظالم إلى الجشع، فعندما تكون الموارد قابلة للنهب، تميل إلى صراع عنيف، ولهذا يلاحظ أن النزاعات في المناطق الغنية بالموارد تميل إلى أن تطول أكثر من المناطق التي يعتمد فيها المقاتلون على المساعدات الخارجية أو الدعم المحلي.

هناك تهديدات جديدة متجذرة بعمق في التهديدات القديمة مثل نمو الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الأسلحة؛ و الجريمة المنظمة بالنظر.

من جانب آخر، تعد إفريقيا القارة الأكثر إصابة بالإرهاب، وإن كان الإرهاب فيها يأخذ طابعًا محليًّا وليس دوليًّا. ففي ظل هذا المعطى وأمام تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تفرز ظاهرة الدولة الهشة أو الدولة المنهارة غير القادرة على بسط سيادتها على إقليمها [9]، يمكن أن يمتد الى دول الجوار و الجزائر ليس في معزل عن التهديدات الافريقية، لذلك تطلب الامر ان تتدخل الجزائر عبر الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق نوع من الاستقرار في الدول الافريقية .

رابعا تسارع العولمة وأثرها الجديدةعلى الدبلوماسيةالاقتصادية:

سارعتالدولفيتغييرعلاقاتهاالخارجيةومفاوضاتهاالدوليةوطريقةاتخاذالقرارالداخليوذلكفيإطارعمليةتحولفيالدبلوماسيةالاقتصاديةوأرجعاهذاالتحولإلىالاستجابةلنهايةالحربالباردة،وتقدمالعولمة،ثمالهجماتالإرهابيةفي11سبتمبر .2001 سرع في أهميةدراسةالدبلوماسيةالاقتصاديةإلى عدةأسباب أهمها :

- الدبلوماسيةالاقتصاديةهيحولالعمليةوليستحولالهيكل.
- معالجةالدبلوماسيةالاقتصاديةلبعضالأسبابالجذريةللإرهابمثلالفقروالتهميش.
- ضرورة ان تكون الحكومات أكثر فعاليةلتحقيقأهدافالرفاهيةالاقتصاديةفيالاقتصادالعالمي.

الحكوماتأصبحتتحتضغطمتزايدمنالمساءلةكماأشار Bayne وWoolcock إلىأنالحكوماتبدبلوماسيتهاالاقتصاديةتحاولالتوفيقبينثلاثةأنواعمنالتوتراتهذهالتوتراتتقعفيثلاثةأشكال:

- توتربينالاقتصادوالسياسةوهناتكمنمهمةالدبلوماسيةالاقتصاديةفيكيفيةالمصالحةبينالأهدافالاقتصاديةوالسياسية .
- الضغوطالداخليةوالخارجيةوكيفيةتوصلالحكوماتالى قرار توافقيمشتركداخليبخصوصالدبلوماسيةالاقتصادية،ففيماتسيطروزارةالخارجيةفيغالبيةدولالعالمعلىالدبلوماسيةالسياسيةمنخلالسيطرتهاعلىصناعةقرارالسياسةالخارجية.

وفيظلهذهالضغوطالمعقدةوالمتشابكة،تحاولالدبلوماسيةالتوصلالى قرارتذاتقدرةتنافسيةخارجيةمتفقعليهاداخلياً . فكلماتمالتوصلإلىتوافقداخليمنخلالالمساوماتبينأطرافالدبلوماسيةالاقتصاديةتمكنتالحكوماتمنالدخولفيمساوماتموازيةفي الخارج .

- توتربينالحكوماتوالفاعلينالآخرينفمنالمعروفأناختراقالعواملالدوليةللاقتصاداتالداخلية،يعدّأكبروجهللعولمةخلالوكلاءالقطاعالخاص(التجار،المستثمرين،والممولين .)

وكلماتقدمتالعولمةكلماتدخلتأوتورطتالمجموعاتالأخربوالحركاتالاجتماعيةأكثرفأكثرفيالدبلوماسيةالاقتصادية.[10]

خامساالتوجه الحثيث للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

1- استحداث مديريات فرعية بوزارة الشؤون الخارجية

الملتقى الدولي الخامس عشر التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في افريقيا
يومي : 15-16 نوفمبر 2022 بجامعة الوادي

أوضح السيد**صبريبوقادوم** وزير الشؤون الخارجية، خلال لقاء حول تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية . وأشار ، إلى أن تحقيق هذا الهدف يعني "تكييف النظام الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في نتائج خطة الإنعاش الاقتصادي الموضوعة" ، معلنا "تنفيذ سلسلة مقترحات من العمل. المجموعة ، التي أنشئت في أكتوبر 2020 ." تتعلق هذه المقترحات على وجه الخصوص بما يلي[11] :

- إنشاء شبكة تفاعلية لموظفي الشؤون الاقتصادية والتجارية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية حول العالم افتتاح مكتب إعلامي على مستوى وزارة الخارجية لاستقبال المشغلين والمصدرين الجزائريين -تقوية مديرية تعزيز ودعم التبادلات الاقتصادية كهيكل مركزي ومحوري للدبلوماسية الاقتصادية.

- إنشاء بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الوزارة الإلكتروني
- إطلاق برنامج تدريبي حول الدبلوماسية الاقتصادية لصالح الدبلوماسيين المعنيين بالحركة السنوية ، مضيفًا أن هذا التدريب يجب أن يمتد في المستقبل إلى جميع الدبلوماسيين .
- تكثيف رؤساء الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لجهود إعداد تقارير دورية عن الأنظمة المعمول بها في دول الاعتماد بهدف الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي .

وبهذه المناسبة قال السيد بوقادوم إن هذه الإجراءات يهدف بشكل أساسي إلى :

- العمل وبالتنسيق مع أجهزة وسلطات الدولة المسؤولة عن جميع الجوانب (المالية والتجارية والنقل واللوجستيات والتشريعات وغيرها)
- خدمة الفاعلين الاقتصاديين من حيث المعلومات والدعم والمرافقة .وبعد أن أشار إلى أن الجهاز الدبلوماسي كان أحد حلقات سلسلة أصحاب المصلحة ، تبدأ بالمزارع والحرفي والمنتج والصناعي من خلال الهيئات التشريعية للسلطات والوزارات التنفيذية والهيئات الداعمة، البنوك ومنظمات أصحاب العمل والخدمات اللوجستية والجمارك وغيرها
- تطوير الشبكة المصرفية ، من خلال فتح فروع في أوروبا وإفريقيا ، وزيادة عروض الشحن الجوي والنقل البحري والبري لـ" منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا .
- فتح نقاط حدودية جديدة مع جيراننا لتطوير التجارة الثنائية.
- تنظيم معارض ومعارض المنتج الوطني في دول المنطقة وأيام إعلامية في أوروبا وآسيا وأمريكا حول إمكانيات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار .
- ارسال بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة بهدف زيادة حجم الصادرات غير الهيدروكربونية وتعزيز عائداتنا من النقد الأجنبي .وللقيام بذلك .

قامت الجزائر بإنشاء مديرية عامة متخصصة لتشجيع العلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية و ذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم (162-08) المؤرخ في 02 جوان 2008 و المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية .

أعلن وزير الشؤون الخارجية ، صبري بوقادومفي 25 فبراير 2021على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية، ضمن تكييف النظام الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في نتائج خطة الإنعاش الاقتصادي الموضوعة، معلنا عن تنفيذ سلسلة إجراءات تهدف إلى المساهمة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال :

- إنشاء شبكة تفاعلية اقتصادية وعملية. موظفو الشؤون التجارية في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم" .هذه الإجراءات التي من شأنها تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية ، تأتي في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني حول خطة الإنعاش لاقتصاد جديد .

- العمل على بناء اقتصاد وطني متنوع قادر على تعزيز أمننا الغذائي وتحصين أمتنا من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.
- إنشاء بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الوزارة الإلكتروني
- إطلاق برنامج تدريبي حول الدبلوماسية الاقتصادية لصالح الدبلوماسيين المعنيين بالحركة السنوية ، مضيفًا أن هذا التدريب يجب أن يمتد في المستقبل إلى جميع الدبلوماسيين .
- تكثيف رؤساء الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لجهود إعداد تقارير دورية عن الأنظمة المعمول بها في دول الاعتماد بهدف الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبيالعمل وبالتنسيق مع أجهزة وسلطات الدولة المسؤولة عن جميع الجوانب (المالية والتجارية والنقل واللوجستيات والتشريعات وغيرها)

- خدمة الفاعلين الاقتصاديين من حيث المعلومات والدعم والمرافقة .وبعد أن أشار إلى أن الجهاز الدبلوماسي كان أحد حلقات سلسلة أصحاب المصلحة ، تبدأ بالمزارع والحرفي والمنتج والصناعي من خلال الهيئات التشريعية للسلطات والوزارات التنفيذية والهيئات الداعمة ، البنوك ومنظمات أصحاب العمل والخدمات اللوجستية والجمارك وغيرها.
- تطوير الشبكة المصرفية ، من خلال فتح فروع في أوروبا وإفريقيا ، وزيادة عروض الشحن الجوي والنقل البحري والبري لـ" منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا ،
- فتح نقاط حدودية جديدة مع جيراننا لتطوير التجارة الثنائية.
- تنظيم معارض ومعارض المنتج الوطني في دول المنطقة وأيام إعلامية في أوروبا وآسيا وأمريكا حول إمكانيات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار .
- ارسال بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة بهدف زيادة حجم الصادرات غير الهيدروكربونية وتعزيز عائداتنا من النقد الأجنبي .وللقيام بذلك .12

قال مدير الترويج ودعم التبادلات الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية، **رابح فاسيح**أن هناك سلسلة من الإجراءات تهدف الى توجه الجزائر نحو تفعيل الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في مايلي :

- إنشاء مكتب الاستثمار ومعلومات التصدير والترويج (BIPIE) ، وتدريب الدبلوماسيين المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الجزائر .
- إنشاء قسم على شبكة الإنترنت على موقع وزارة الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية .وبحسب المدير ، فإن معهد BIPIE ، الذي يعتمد على إدارة تعزيز ودعم التبادلات الاقتصادية في الوزارة ، يهدف إلى استقبال الفاعلين الاقتصاديين بما في ذلك المصدرين لمساعدتهم على الاستفادة من المعلومات والوثائق اللازمة .
- قال فسيح: "هناك شبكة من مسؤولي الشؤون الاقتصادية والتجارية يمكن للمتعاملين الوطنيين الاتصال بها على مستوى البعثات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج" ، مضيفًا أن المكتب يقدم للمتعاملين معلومات عن المشاريع أو المناقصات أو مقترحات الشراكة بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية في الدولة. مجال الدبلوماسية الاقتصادية13. وقدقامتالجزائرسنة 2008 بتكوينأولفريقمنالملحقينالتجاريينبمساعدةالولاياتالمتحدةالأمريكية،ويتكونهذا

الفريقمنخمسةعشرعضوا،وبعدتكويندامعدةأسابيعبالجزائر،تمإلحاقهمبواشنطنلاستكمالالتكوين،الذيأشرفعليهخبراءأمريكيونمن وزارةالتجارة،وجزائريونهماالأستاذالدكتورامحندبرقوق،والدكتوريوسفبنعبدالله.[14]

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن الجزائر تتطلع إلى تموين إفريقيا بالكهرباء وإقامة مشاريع سكك حديدية تربط الدول الإفريقية التي ليس لديها سواحل بالحوض المتوسط، كما ستعمل على تدارك التأخر المسجَّل في خطوط النقل بالدول الإفريقية، حيث فتحت مؤخراً خطّاً بحريّاً نحو السنغال، وثمّن تبون توجُّه رجال الأعمال الجزائريين نحو إفريقيا قائلاً في هذا الإطار إن "الاقتصاد هو المتحكم اليوم.

2- الغاء الجزائر لديون بعض الدول الافريقية :

ألغت الحكومة الجزائرية في عام 2010 ديون 14 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي ، والتي بلغت أكثر من 902 مليون دولار ، كما يتذكر توفيق ليراري. سياسياً ، لقد استعدنا مكانتنا التي تستحقها في القارة. الآن نحن بحاجة إلى أن نكون حاضرين اقتصاديًا « .ومع ذلك ، يجب أن يسمح الوضع بذلك. منذ عامين ، وبالنظر إلى انخفاض سعر برميل الخام ، تواجه الجزائر انخفاضًا مذهلاً في عائداتها النفطية .

اصبحت المساعدات بمختلف اشكالها توظف كقوة ناعمة ، حيث اعتمدت الجزائر هذا النوع من السلوك تجاه عدة دول افريقية من خلال تقديم هبة بقيمة 50 مليون دولار لتونس سنة 2011 ثم وديعة بقيمة 100 مليون دولار سنة 2014 و اخرى بقيمة 150 مليون دور سنة 2020، كما مسحت ديون 14 دولة افريقية بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013 ، بالإضافة الى تقديم المساعدات الانسانية لدول افريقية متضررة من النزاعات الداخلية و الكوارث الطبيعية .

تساهم المساعدات في تشكيل صورة ذهنية داخلية و خارجية توحي بالتفوق الاقليمي و الدولي ، حيث تترك هذه الصورة آثارها في المحافل الدولية و في قدرة الدول المانحة في دعم فعالية أجهزها الدبلوماسية [15]

يظهر دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو افريقيا من خلال مايلي :

- محاولة فك الارتباط مع الدول الاوربية و التوجه نحو الساحة الافريقية
- الموازنة من خلال الانتقال من التعاون الامني الى التعاون الاقتصادي
- محاولة الحد من النفوذ الاجنبي في المنطقة لصالح التعاون البيني في اطار الاتحاد الافريقي
- تقديم المساعدات الفنية و التقنية للدول الافريقية
- فك العزلة عن افريقيا من خلال شق الطرق العابرة للصحراء لتشبيك افريقيا بعضها البعض .

تتمثلالتحديات فيما يلي:

- اعتماد الجزائر على الريع البترولي في تمويل المشاريع دون غيره من مصادر التمويل الاخرى
- وجود دبلوماسية اقتصادية أجنبية منافسة هدفها استنزاف افريقيا دون تحقيق تنمية حقيقية .

ومنالمتوقعأنتتطورهذهالتبادلاتالاقتصاديةأكثربمجردتشغيلمنطقةالتبادلالقاريالأفريقي (ZLECAF) بكاملطاقتها، هذهالآليةالجديدةستمكنالجزائرمناستغلالموقعهاالاستراتيجيبشكلكاملمماسيسمحلهابأنتكونواحدةمنبواباتالقارةالأفريقية.

ويكفيأنندركأنصادراتنانحوبلدانجنوبالصحراءالإفريقيةلاتمثلسوى % 0,15 منمجموعصادراتنا،فيالوقتالذيتوجدفيهذهالسوق (مليارنسمة)،فيمتناولمؤسساتناوقريبةمنحدودناالاقتناصالفرصالمتاحةأمامبلدنا[16]

الجزائر تربطها علاقات تجارية مع 24 دولة فقط من بين 54 بلدا الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، في حين تمثل مبادلاتها التجارية أفريقيا 3% من مجموع تعاملاتها الخارجية[17].، و هي حصة غير كافية تتطلب الذهاب بعيدا لتحقيق عمل اقتصادي كبير عبر الدبلوماسية الاقتصادية

الاقتراحات و التوصيات :

الدبلوماسية الاقتصادية ضرورة املتها العولمة و التشبيك الاقتصادي بين الدول و بالتالي لابد من :

- ضرورة اهتمام الجزائر بفضائها الاقليمي الافريقي و منافسة الدول الكبرى اقتصاديا
- افريقيا تحتاج الى شركات اقتصادية حقيقية قائمة على الندية و ليس شركات تعمق التبعية.
- تنشيط البعثات الدبلوماسية في الدول الافريقية بما يخدم الاقتصاد الوطني
- قيام البعثات الدبلوماسية بتقديم معلومات دقيقة عن الدول الافريقية لتسهيل الاستثمار الوطني و ترقية الصادرات.
- تنشيط البعثات الدبلوماسية في الترويج للاستثمار في الجزائر.
- ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بين الافارقة من خلال منظمة الاتحاد الافريقي.
- اعطاء الميزة التفضلية للدول الافريقية في اكتساح الاسواق و التجارية البينية الجوارية
- اعادة النظر للأمن القومي من خلال المفهوم الشامل للأمن و اعطاء الصدارة للأمن الغذائي و الاقتصادي الطارد لكل مظاهر اللاستقرار و الارهاب في افريقيا .
- بإمكان الجزائر لعب دور كبير في اعادة تنمية افريقيا من خلال بناء منظومة اقتصادية تكون لها القدرة التفاوضية مع الدول و التكتلات الاقليمية و العالمية .

الخاتمة :

زادت الحاجة الى الدبلوماسية الاقتصادية كاطار تنظيمي لهذه العلاقات لتنفيذ السياسة الخارجية للدول و عملت العولمة دور كبير في تشبيك مصالح الدول ، مما حتم على الجزائر ان تنفتح على فضائها الافريقي لسببين رئيسيين :

- استباحة افريقيا اقتصاديا مما جعل منها قارة مفتوحة على التنافس اللامتكافئ و هذا اثر بشكل كبير على التنمية و الاستقرار و تحولت الى تهديد للأمن القومي الافريقي عموما و الجزائري خصوصا استدعى ذلك البحث عن مقاربة تنموية تحد من الفقر و التهميش الذي تتعرض له القارة .
- و السبب الثاني يتعلق تنويع الصادرات و الواردات الجزائرية و فتح اسواق لها في افريقيا و ترقية الاقتصاد الوطني و الاولوية لدول القارة الافريقية في الاستثمار البيني .
- ما سبق ذكره يدفع الدبلوماسية الجزائرية للاهتمام بأفريقيا و محاولة مساعدة القارة على تجاوز مشاكلها و جعلها قوة اقليمية قائمة على العلاقات الندية و ليست علاقات تبعية تعمق الفقر و الاستنزاف لمقدرات القارة الافريقية .

المصادر و المراجع:

[1]Romain Gelin, Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?, http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est, Le ; 20/10/2022

Romain Gelin,Diplomatieéconomique,opcit.[2]

[3]لخضرمحمدالعربي، يعقوبأسماء، تقييمدورالدبلوماسيةالاقتصاديةفيدعمالأمنالاقتصادي -معالإشارةلاتفاقالشراكةالأوروجزائرية- مجلةالبشائرالاقتصادية العدد : 04أبريل 2016، ص ص 132،133.

[4]علي حسين باكير ، التنافس الدولي في أفريقيا، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html

[5]جيهان عبد السلام عباس،العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية : دراسة تحليلية، مجلة السياسة و الاقتصاد ، على الموقع الالكتروني :https://jocu.journals.ekb.eg/article_248880_35547.html، تم التصفح بتاريخ : 15/10/**2022 .**

[6] راوية توفيق ، القارة الأفريقية، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

[7] سيد أحمد ولد الامير، ملف بحثي: التنافس الدولي في إفريقيا.. دوافعه وأطرافه وأبعاده،على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5131

[8]علي حسين باكير ، مرجع سابق.

[9]نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5164

[10] بنلخضرمحمدالعربي، يعقوبأسماء، مرجع سابق،ص136.

[11]السفارة الجزائرية في بروكسل -http://algerian-embassy.be/ministre-des-affaires-etrangeres-des-mesures-pour-promouvoir-la-diplomatie-economique

[12]السفارة الجزائرية في بروكسل ،مرجع سابق.

[13]https://ambalg-sofia.org/three-major-measures-to-strengthen-algerian-economic-diplomacy/

[14]قطابالجمعيوسيم، العولمةوتأثيرهاعلىالدبلوماسيةالاقتصادية، مجلةشعاعللدراساتالاقتصادية، المجلد 05العدد02،2021 ص68.

[15] أسامة عينوش، الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية : قرأة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في افريقيا ، **مجلةالباحثالأكاديميفيالعلومالقانونيةوالسياسية .المركزالجامعيبآفلو /الأغواط .العددالسابع 07 سبتمبر2021**، ص47.

[16] بنلخضرمحمدالعربي،يعقوبأسماء، مرجع سابق،ص143.

[17] عبد الحكيم حذاقةالمنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/12/17/